وسيلة الدفع الالكترونية بين حتمية العولمة المصرفية وواقع الوظيفة النقدية في الجزائر

أ/ وفاء عبدلي

كلية الحقوق - جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1

ملخص

اقتصاد السوق كخيار مفروض جعلت الجزائر تدرك ضرورة تحديث نظام الدفع و إدخال وسائل دفع الكترونية مسايرة للمتطلبات التي تستلزمها عمليات الدفع في المعاملات الالكترونية لضمان السرعة و تدني التكاليف في ظل تلاشي الحدود المكانية و الزمانية ، و التقدم الملموس للحركة المصرفية في ظل تطور شبكات الاتصال الالكترونية مما فرض ضرورة تكريس وسائل الدفع الالكترونية و أهمها البطاقات البنكية كأهم أداة نقدية تضمن تطوير الوظيفة النقدية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الدفع الالكتروني، العولمة المصرفية، الوظيفة النقدية.

Résumé

Etant obligation le choix de l'économie du marché a fait que l'Algérie comprenne l'indispensabilité de la modernisation du moyens de paiement , et l'instauration des moyens de paiement électronique afin de garantir la rapidité et la réduction du cout dans le cadre de la régression de la conception des frontières terrestres et dans le temps ainsi que le développement des systèmes bancaires , les moyens les plus importants de paiement électronique sont la carte bancaire qui caractérise le développement de la fonction bancaire en algérie .

مقدمة:

الجزائر و غيرها من دول العالم الثالث كانت ملزمة بمسايرة سياسة التحول عن طريق تطبيق آليات اقتصاد السوق و ذلك من خلال تبني إصلاحات هيكلية ماسة بكل القطاعات بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و يعد القطاع المصرفي أكثر القطاعات استجابة لهذه المتغيرات العالمية ، حيث انه و في ظل العولمة المالية و التي ارتبط ظهورها بضرورة التحرير المالي ، و التزايد المستمر في الدعوة إلى ضرورة عولمة التجارة و إطلاق حرية السوق الوطنية والمنافسة ، والتي ينجر عنها بالضرورة عولمة الأسواق المالية الوطنية و أدواتها المحلية من خلال عولمة التداول بالأوراق المالية ، و من جانب آخر و نتيجة التطور السريع لعالم الالكترونيات أدى إلى ظهور شبكة الانترنت كوسيلة نقل المعلومات و تمكنت و في فترة وجيزة من تحقيق ما عجزت عنه وسائل الاتصال التقليدية من حيث الفعالية و كذلك ضمان السرعة و بتكلفة اقل، و كانت البنوك سباقة لاستغلال هذه التطورات بهدف تحديث وسائل الدفع عن طريق إيجاد وسائل دفع بالية جديدة هي وسائل الدفع الالكترونية التي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية في غياب القطع النقدية أو الورقية أو الحوالات.

إشكالية البحث:

الحاسوب الآلي وشبكة الانترنت هي الأساس الذي يقوم عليه أداء المؤسسات المصرفية لوظائفها المختلفة، زيادة على استعمال وسيلة جديدة فرضها التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية و تطور شبكة الانترنت و بروز التجارة الالكترونية و يتعلق الأمر بالدفع الآلي،

حيث يعد النقد الآلي في شكليه الوطني و الدولي أهم وسيلة تعوض السيولة النقدية في التعاملات اليومية للأفراد و المؤسسات .

و الجزائر ملزمة بمسايرة باقي الدول في مجال النقد الآلي ، حيث بذلت جهود وطنية و دولية من اجل تحديث و تطوير وسائل الدفع الالكترونية و قد تضمن هذا البطاقات البنكية كوسيلة دفع الكترونية و تعد من أهم وسائل الدفع الحديثة التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات و كانت نتاج التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية و هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكال حول: واقع الوظيفة النقدية في الجزائر و تفعيل مقتضيات العولمة المصرفية من خلال اعتماد وسائل دفع الكترونية حديثة ممثلة أساسا في البطاقات البنكية ؟

و الغرض من هذه الدراسة هو التعرض إلى واقع الوظيفة النقدية في الجزائر مقارنة بتحديث وسائل الدفع الذي تشكل حلقة هامة في مجال تطوير المنظومة البنكية المصرفية ، و لذلك تم تقسيم خطة الموضوع إلى محورين تم التطرق في المحور الأول إلى التعريف بالبطاقات البنكية لتحديد مفهومها ، خصائصها و أنواعها باعتبارها أهم وسيلة دفع الكترونية ، أما المحور الثاني فتم التطرق إلى واقع تفعيل هذه البطاقات البنكية من خلال بيان مظاهر تفعيلها و النتائج المترتبة عن ذلك .

أولا- التعريف بالبطاقة البنكية : تماشيا مع تطور الانترنت و بروز التجارة الالكترونية تم استحداث وسائل دفع الكترونية لملائمة طبيعتها و متطلباتها على مستوى المصارف و يتعلق الأمر باستخدام البطاقات البنكية .

1 – مفهومها : البطاقة البنكية هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها ، تصدرها البنوك و المؤسسات المالية أو شركات الاستثمار يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه و رقم

حسابه [1] ، فالبطاقات البنكية هي وسيلة نقدية تمكن حاملها من استخدامها المباشر في اقتناء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما تحصل عليه من خدمات [2] ، وهذا يضمن عدم حمل المبالغ الكبيرة من الأموال ضمان لها ضد مخاطر السرقة أو الضياع أو حتى التلف .

و البطاقات البنكية اختلفت تسميتها من بطاقات بلاستيكية، و البعض الأخر من الفقه يسميها البطاقات الدائنة أو بطاقات الوفاء أو بطاقات الائتمان ، لكن بالنظر إلى طبيعة هذه البطاقات و مصدرها فالتسمية الأنسب هي البطاقات البنكية لكونها تشمل كل العمليات السابقة من جهة ، و من جهة أخرى فان هذه البطاقة مجال استعمالها هو البنوك لأنه يضمن الائتمان الذي هو أساس العلاقة التعاقدية بين البنك و حامل البطاقة البنكية ، و عرفها المشرع الجزائري على أنها تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك و الهيئات المالية المؤهلة قانونا و تسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال [3] .

2 – أطراف التعامل بها : إن التعامل بتقنيات البطاقة البنكية يفترض بالضرورة وجود علاقة تعاقدية ثنائية بين أطرافها مما يستوجب ضرورة التعريف بأطراف البطاقة البنكية و هم :

2 -1 : مصدر البطاقة : هو البنك أو المؤسسة المالية المرخص لها إصدار البطاقات ، و يتعين أن يكون هذا الأخير متعاقد مع المركز العالمي للبطاقات بغرض الحصول على ترخيص إصدار البطاقات و ذلك عن طريق الدخول في عضوية إصدارها ، مما له بالتعاقد مع عملائه للتعامل بهذه البطاقات ، و كذلك متابعة حسابات حملة البطاقات و إصدار كشف حساب البطاقة لهم ، بالإضافة إلى متابعة شكواهم و اعتراضاتهم على العمليات المدرجة بكشوف حساب بطاقاتهم [4] .

2 – 2 : حامل البطاقة : هو الشخص المصرح له استخدام البطاقة المصدرة له من احد البنوك ، و يلتزم حامل البطاقة بشروط و أحكام البنك المصدر للبطاقة [5] ، و يكون له بالمقابل بطاقة مطبوعة باسمه و موقعة بتوقيعه ، و لديه الرقم السري الخاص بها ، و ذلك يسبق طلب تم تقديمه إليه ووافق هذا الأخير على شروط البنك مقابل منحه إياها لتمكينه من لحصول على الخدمات التي يرغب بها و تمكنه من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام هذه البطاقة الممنوحة من طرف البنك باعتباره مصدر البطاقة .

2 – 3 : العلاقة بين البنك مصدر البطاقة و حاملها : البطاقة البنكية تستعمل تقنية الدفع الالكتروني حيث يبرم العقد بين مصدر البطاقة و العميل ، و يتم هذا العقد كتابة [6] ، مما يفرض إيجاب و قبول بين الطرفين ، و تمتع حامل البطاقة بالأهلية القانونية، و العلاقة التعاقدية بين الطرفين ينجر عنها بالضرورة حقوق و التزامات لكون العقد ملزم للجانبين [7] .

أ – بالنسبة للحقوق :

– حقوق العميل حامل البطاقة : العقد بين مصدر البطاقة و حاملها يعطى لهذا الأخير حقوق تتمثل في :

- حق الحامل في الحصول على كشف حسابه من تاريخ التبليغ أو إصدار كشف الاعتراض على أي عملية ، و تكون عادة بعد 30 يوما .
- حق العميل في طلب تجديد البطاقة البنكية بعد انتهاء مدة هذا العقد المحدد و التي تكون بين سنة إلى سنتين .

- حقوق مصدر البطاقة : تتمثل في :

- حقه في تعديل بنود العقد إن رأى ذلك ضروريا مع ضرورة إخطار حامل البطاقة و منحه مدة شهر لإرجاع البطاقة و إنهاء سريان العقد .

ب – بالنسبة للالتزامات : هناك التزامات تقع على عاتق الطرفين حامل البطاقة و مصدرها :

- **بالنسبة لمصدر البطاقة** : يلتزم بإبلاغ طالب البطاقة للحضور لاستلامها خلال الفترة المتفق عليها [8] ، كما يلتزم أساسا بالتعهد بالدفع باسم و لحساب الحامل لكونه ضامن لحامل البطاقة.
- **أما بالنسبة لحامل البطاقة** فيلتزم بالتوقيع الإلزامي عليها و كذلك الاستعمال اللائق و القانوني لها [9] ، و كذلك الإسراع في بذل كل جهد لتبليغ مصدر البطاقة في حالة النزاعات التي تنتج عن ضياعها أو سرقتها لكون هذا الأخير مالك لها و إلا توبع من جانب مصدر البطاقة بالتعسف في الثقة [10] .

و تجدر الإشارة إلى أن التزام الحامل بالتوقيع على البطاقة مبرر قانونا و عمليا لكونه يقلل من مخاطر استعمال البطاقة البنكية المسروقة و الاستعمال الخاطئ لها .

3- وظائفها : إن التطور السريع للبطاقات البنكية جعلها تضع تحت تصرف حاملها خدمات متعددة هي :

3 -1- وظيفة السحب : يتم السحب بالبطاقات البنكية عن طريق الموزعات الآلية للأوراق النقدية ، أو عن طريق الشباك الآلي للبنوك [11] ، و تعطي هذه العملية لحامل البطاقة إمكانية الدخول إلى حسابه البنكي الخاص أو تحويل و كذلك معرفة رصيده ، كما يمكن أن يكون له الحق في طلب دفتر شيكات .

2-3- وظيفة الدفع : عبارة عن عمليات تحويل للأموال مع عدم تجاوز سقف معين أو قيم محددة [12] ،و تسمح لحاملها بتسديد قيم و فواتير مشترياتهم من التجار أو مقابل خدمات أديت لهم .

ثانيا - استخدامات البطاقة البنكية وواقع الوظيفة النقدية في الجزائر : اتبعت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تفكيك نظام التسيير المركزي و العمل بأسس تنظيمية تدخل في اقتصاد السوق ، و هذه الإصلاحات خلقت تحولات عميقة في القطاع البنكي تجلت في تكريس ثقافة التعامل لوسائل دفع حديثة تتمثل أساسا في البطاقات البنكية .

1 – تقييم استخدامات البطاقات البنكية : عملية الدفع بالبطاقة البنكية قد أدرجت في إطار مشروع تحديث وسائل الدفع الذي تم وضعه و إتباعه من قبل الوزارة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي بهدف تطوير المنظومة البنكية و المصرفية في الجزائر.

1 -1- مزايا استخدام البطاقات البنكية : الانتشار الواسع لوسائل الدفع يترجم المزايا التي توفرها للعملاء و مصدرها :

1. **بالنسبة لمصدر البطاقة** : إن مزايا البطاقة البنكية كوسيلة دفع حديثة كرسها البنك تظهر مزاياها بالنسبة في :

- زيادة مداخيل البنك من خلال رسوم إصدار البطاقة و كذلك التعامل بها .
- تمكين البنك من تتبع كل العمليات التي تتم على مستواه ، حيث أن التعامل بالبطاقة يمكن البنك من معرفة أطراف التعامل و مكان و زمان و قيمة المعاملة .
- فتح مجالات شراكة بين البنوك و المؤسسات من خلال تسيير حساباتها عن طريق تزويد الموظفين بالبطاقات البنكية التي تقدم

خدمات إضافية مجانية أو تخفيض في أسعار المنتجات المفروضة من قبل البنك .

- السماح للبنك من الحد من الاستخدام الورقي و البشري عن طريق تجنب عد النقود و تداولها و بالنسبة للموظفين يظهر من خلال التقليل من ضغط الزبائن حيث يقومون بعمليات السحب من شبابيك الوكالات البنكية .

2. **بالنسبة لحامل البطاقة :** تظهر مزايا و أهمية البطاقة بالنسبة لحاملها في الفوائد التي تعود عليه من استخداماتها و تظهر في :

- سهولة و يسر و مرونة استخدام البطاقة بالنسبة لحاملها في أي مكان و في أي وقت 24 سا/24سا و 7ايام /7ايام .
- فعالية البطاقة في أن تعاملها أكثر أمانا مقارنة بالنقود الورقية من حيث الحد من مخاطر السرقة أو الضياع أو التزوير .
- الأمان في التعامل بالبطاقة لارتباطها برقم سري خاص بها يتم إدخاله في كل عملية سحب أو دفع و لا يمكن أن تتم هذه العمليات بدونه .
- ضياع البطاقة لا يمثل مشكل لحاملها مقارنة بالكثير من الوسائل المالية الأخرى كالنقود الورقية ، و إبلاغ الجهة المصدرة لها تقوم بصرف بطاقة جديدة برقم الضائعة حتى لا يساء استخدامها [13] .

1 – 2- مساوئ استخدام البطاقات البنكية : هناك نقاط ضعف في البطاقات البنكية تعد بمثابة مساوئ تحد من استخدامها و هي :

1. **بالنسبة للبنك مصدر البطاقة** : أهم نقاط ضعف هذه العملية بالنسبة للبنك:

- استثمار ذو تكلفة كبيرة جدا البنك يتطلب تجهيزات ضخمة و مكلفة مثل الموزع الآلي للأوراق النقدية
- شبكات الإعلام الآلي الخاصة بإتمام العملية .
- تماشيا مع مقتضيات التحديث المصرفي و استخدام البطاقات البنكية ، البنك ملزم بحل المشاكل الخاصة بالتعاملات التي تتم عن طريق هذه الأخيرة في أوقات سريعة و قياسية و هذا يتطلب وضع إمكانيات ضخمة و مكلفة ماديا و بشريا لضمان حل الإشكالات حالا و دون تردد .
- حتمية توجه البنوك إلى خطوط الاتصال الخاصة ذات الربط الساتل لتسهيل عملية استعمال الموزعات الآلية للأوراق النقدية و هي منخفضة التكاليف لكن تتطلب تجهيزات مكلفة [14] .

2. **بالنسبة لحامل البطاقة البنكية** : يمكن إجمال مساوئ البطاقة البنكية بالنسبة لحاملها في :

- دفع رسوم مقابل كل عملية سحب عن طريق البطاقة البنكية .
- عدم سرية استخدام البطاقة من طرف حاملها حيث مصدرها يكون على اطلاع بكل العمليات التي تمت .
- عدم سهولة إلغاء البطاقة حال ضياعها من حاملها يمكن السارق من استخدامها بكل حرية و هذا يتنافى و فكرة التحديث المصرفي .

2 - واقع الوظيفة النقدية في الجزائر : القطاع المصرفي هو العامل الرئيس للانتقال إلى اقتصاد السوق و الجزائر بدأت في تحديث وسائل الدفع انطلاقا من سنة 2005 بانطلاق مشروع البطاقات البنكية للدفع و السحب .

2- 1- أسباب تحديث نظام الدفع في الجزائر : تميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع لتحديث وسائل الدفع من طرف البنوك و من طرف مؤسسة بريد الجزائر لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر و انصرف مشروع التحديث إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في النشاط المصرفي و ذلك بمشروع البطاقات البنكية للسحب و الدفع .

1. **الأسباب الداخلية لتحديث البنوك الجزائرية** : هناك عدة أسباب تدفع بالجزائر إلى ضرورة التحديث أهمها :

- ضعف استخدام التكنولوجيا البنكية الحديثة و تطبيق الأنظمة و البرامج العصرية حتى يكون الجهاز المصرفي في الجزائر قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية و الخارجية .
- غياب سوق نقدية منظمة و متطورة يتم من خلالها تامين السيولة النقدية و توفير أدوات الدفع للبنوك ، مما يضمن للبنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته .

2. **الأسباب الخارجية لتحديث البنوك الجزائر** : نجملها أساسا في :

- الخدمة المصرفية هي جملة الأنشطة و العمليات المقدمة من المصرف و التي تشكل مصدرا هاما لإشباع حاجيات العملاء و رغباتهم المالية و الائتمانية الحالية و المستقبلية [15] ، و لذلك كان لزاما على البنوك العمومية تحديث الخدمات المصرفية كشرط أساسي لعملية التحديث المصرفي للبنوك.
- في ظل السوق البنكية المفتوحة التي فرضتها العولمة المالية فان تحديث النظام المصرفي أصبح حتمية تفرضها المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الجزائرية و الأجنبية التي يمتد نشاطها للجزائر أمام عدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة كان لزاما

عليها ضرورة التحديث من خلال زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأهم عناصر من عناصر القدرة التنافسية البنكية في السوق المحلية و الأجنبية .

2-2- معوقات تطور الوظيفة النقدية في الجزائر : الانفتاح الاقتصادي و التقدم التكنولوجي احد الأسباب التي ساهمت في إحداث تحول جذري في نمط العمل المصرفي حيث اهتمت الجزائر على تكثيف الاستفادة من احدث التقنيات و تطويرها غير أن هناك معوقات حالت دون ذلك منها ما يتعلق بالبنك و منها ما يتعلق بالمتعاملين .

1. **العوائق البنكية** : رغم سعي الجزائر إلى تحديث وسائل الدفع تماشيا مع مقتضيات العولمة المصرفية غير أن هناك جملة من العوائق التي كانت حاجزا أمام ذلك و هي :

- رغم الجهود المبذولة في تطوير نظام الدفع في الجزائر إلا أن وجود نوع واحد من البطاقات البنكية جعل أداء النظام المصرفي في الجزائر عموما و البنوك خصوصا ضعيفا بالنظر إلى الدول الأخرى .
- عدم وضوح البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني .

2. **العوائق مردها الجمهور**: هناك بعض العوائق التي تحول دون نجاح تحديث وسائل الدفع الالكترونية مردها الجمهور و هي:

- الانتشار الواسع للامية المعلوماتية بمجتمعنا أي الجهل بأساليب ووسائل التعامل في مجال المعلوماتية ولايثقون إلا بالسيولة النقدية .
- غياب الثقافة المصرفية في مجتمعنا و سيطرة قيم المجتمع النقدي حيث اغلب التعاملات تتم في معظمها بالنقود التقليدية و خاصة الشيك و ليس بأدوات التعامل المالي الحديثة.

- الطابع اللامادي و الغير ملموس للتعامل الالكتروني يجعل العديد من الجمهور يعزفون على التعامل مع أطراف لا يواجهونهم وجها لوجه و على وسائط الكترونية غير ورقية .

الخاتمة:

تبنت الجزائر عدة مشاريع بغية تحديث نظام الدفع المصرفي و إدخال وسائل الدفع الالكترونية بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب و الدفع ، غير أن نجاح هذه الإصلاحات مرهون بتوافر العديد من الشروط و الظروف من جانب البنك أو المجتمع الجزائري و التي تكون في الغالب عوائق تحول دون تسريع وتيرة التحديث المصرفي نجملها في:

1. بطء تداول المعلومات بين البنوك يحول دون حل المشاكل التي يثيرها استخدام البطاقات البنكية لكونها مجبرة على السير وفق مخطط موحد في ظل شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك .
2. غياب الثقافة المصرفية في المجتمع الجزائري الذي لا يتقبل فكرة الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية لخوفه من وسائل الدفع الالكترونية .
3. النقد الآلي في الجزائر يقتصر على التعاملات الداخلية أي الوطنية دون الدولية باستثناء القرض الشعبي الجزائري أو البنك الخارجي الجزائري
4. إهمال المناخ التشريعي الذي يلاءم وسائل الدفع الالكترونية و المتعلق بتنظيمها و يظهر ذلك من خلال التردد في تطبيق بعض القرارات المشجعة للنهوض بالوظيفة النقدية.

و نجمل الاقتراحات و التوصيات في النقاط التالية:

1. ضرورة توفير البنوك للإمكانيات اللازمة لوكالاتها و مديرياتها النقدية لتسهيل التحكم في الوظيفة النقدية من خلال اقتناء البرامج و المعدات الضرورية.

2. ضرورة الصرامة في تسيير الموزعات الآلية للأوراق النقدية، و التدخل السريع في حالات التعطلات النقدية، مع إلزامية خلق وظيفة المكلف لحاملي البطاقات البنكية على مستوى البنوك للتعامل معهم و الرد على انشغالاتهم .
3. الاستعانة بالبحوث الجامعية المتخصصة للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال تجنبا للمشاكل المحتملة الحدوث و إيجاد حلول لها .
4. ضرورة الارتقاء بالعنصر البشري و تدريب الإطارات المصرفية على استخدامات احدث النظم البنكية.

و في الأخير لضمان تفعيل تحديث النظام المصرفي الجزائري لا بد بالنهوض بالتجارة الالكترونية و ذلك باتخاذ الإجراءات و التدابير التي تنصب أساسا على تنمية الوعي بأهمية التجارة الالكترونية و تنمية البيئة التشريعية و القانونية و جدية القائمين على مشروع التحديث .

الهوامش:

1. محمد توفيق سعودي ، بطاقات الائتمان و الأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخداماتها ، دار الأمين للنشر ، 2001 ، ص 260 .
2. رأفت رضوان ،عالم التجارة الالكترونية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 1999 ، ص 48 .
3. انظر المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل و المتمم بالقانون رقم 02/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 .

4. نادر شعبان و إبراهيم السواح ، النقود البلاستيكية و اثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 29 .
5. المرجع السابق ، ص29 .
6. جلال عايد الشوري ، وسائل الدفع الالكتروني ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص 39 .
7. نفس المرجع ، ص 37 .
8. المدة هي العادة 40 يوما .
9. جلال عايد الشوري ، المرجع السابق ، ص 42 .
10. JEATIN MICHEL, DROIT commercial, instrument de paiement et de crédit entreprise en difficulté, 5eme édition, DALLOZ, Paris, 1999 , p 126 .

11 – السحب يتم عن طريق ما يعرف DAB (Distributeur Automatique De Billets) أو عن طريق GAB (Guichet Automatique de Banque).

12 – جلال العايد الشوري، وسائل الدفع الالكتروني ، المرجع السابق ، ص 55 .

13 – عبد الهادي النجار ، بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الالكترونية ، (الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، 2007) ، ص 46-47 .

14 زكي خليل المساعد ، تسويق الخدمات و تطبيقاتها ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2005 ، الأردن ، ص 256.

15 – المرجع السابق ، ص 261 .